كتاب عيون الحكمة

تاليف الشيخ الرئيس

ابى على الحسين بن عبد الله

بن سينا قدس الله

روحه





الواثق بالله الملك محمد امين بن ميرزا ... بن حاجى ... بن حاجى علي ... غفر الله ... امين





١

بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله

فصل اللفظ اما ان يعتبر بالنسبة الى تمام مسماه كالانسان
بالنسبة الى الحيوان الناطق وهو دلالة المطابقة والى جزء مسماه من
حيث هو جزءه كالانسان بالنسبة الى مجرد الحيوان او الناطق
ويسمى دلالة التضمن او الى الخارج اللازم الذي ينتقل الذهن من
المسمى اليه كالاسد بالنسبة الى الشجاع او الحمار بالنسبة الى البليد
وهي دلالة الالتزام والاول هو الحقيقة والاخيران هما
المجازان ويسمى الاول منهما اطلاق اسم الكل على البعض والثاني
اطلاق اسم الملزوم على اللازم وقد تصير دلالة اللفظ على المنقول
اليه اقوى من دلالته على المنقول عنه وتسمى الفاظا منقولة
شرعية ان كان الناقل هو الشرع كاسم الصلاة والصوم و
الزكوة وغير ذلك وعرفية ان كان الناقل هو العرف العام

كاسم الدابة للفرس واصطلاحية ان كان الناقل هو العرف الخاص
كاصطلاحات النحاة والنظار وغيرهم من اهل العلم وقد لا يكون
كذلك فيسمى بالنسبة الى المنقول عنه حقيقة وبالنسبة الى المنقول
اليه مجازا والدال بالمطابقة اما ان يكون جزؤه دالا على شيء حين
هو جزءه كدار زيد وغلام عمرو وهو المركب او لا يدل وهو المفرد
وهو اما ان يكون متكثر اللفظ متحد المعنى كالليث والاسد
والخمر والعقار والسهم والنشاب وهي الاسماء المترادفة او متحد
اللفظ مختلف المعنى بالحد والحقيقة كالعين للباصرة والفوارة و الشمس
والذهب وكالمشتري لقابل عقد البيع والكوكب الذي يعده
المنجمون من السعود والقرء للحيض والطهر وهي الاسماء المشتركة
وتسمى مجملة بالنسبة الى كل واحد من معانيها او متحد اللفظ مختلف
المعنى لا بالحد والحقيقة بل بالعدد فقط كالحيوان بالنسبة

الى احاده والانسان بالنسبة الى اشخاصه والفرس بالنسبة الى
افراده وهي الاسماء المتواطية اي المتوافقة احادها في
معناها او متكثر اللفظ والمعنى جميعا وهي الاسماء المتباينة سوا
دلت على الذات او دل الواحد على الذات والاخر على الصفة
كالسيف والصارم او على مجموع الذات والصفة كالمهند الدال
على ذات السيف مع وصف كونه منتسبا الى الهند او على صفة
الصفة كالناطق والفصيح ثم المفرد اما ان لا يستقل لان يخبر به
وهو الاداة او يستقل به وهو اما ان يدل على الزمان المعين
لوجوده بعوارضه وهي الهيات التي تعرض للمصدر في التصرف
كضرب يضرب وهو الكلمة او لا يدل وهو الاسم وهو اما ان
يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه كزيد وعمرو و
هو العلم لفظا والجزئي والشخصي معنى او لا يمنع كالانسان وهو

الكلي

الكلي ويسمى لفظا مطلقا وهو اما ان يكون تمام الماهية او داخلا
فيها وهو الذي لا توجد الماهية الا بعد وجوده وتعدم عند
عدمه في الخارج والذهن جميعا ويسمى ذاتيا لتلك الماهية
او خارجا عنها وهو الذي لا يكون كذلك ويسمى عرضيا لها و
الداخل اما ان يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالحقايق في
جواب ما هو وهو كمال الجزء المشترك بينها كالجوهر والجسم
والجسم ذي النفس والحيوان وهو الجنس لانه الكلي المقول
على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو وله اربع مراتب
او مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب اي نوع هو وهو
كمال الجزء المميز كالناطق بالنسبة الى الحيوان وهو الفصل لانه
الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب اي نوع هو
وهو لا يجوز ان يكون عدميا لان العدم لا يجوز ان يكون

جزءاً من الموجود ولا يجب ان يكون علة لوجود حصة النوع
من الجنس لان الجسم النامي جنس للنبات والحيوان متمايز
كل واحد منهما عن الآخر بقوى قائمة بتلك الاجسام والقائم
بالشيء محتاج اليه فيستحيل ان يكون علة له والفصل
يكون مقسماً للجنس مقوماً للنوع وكلما قوم الجنس قوم النوع
ولا ينعكس وكلما قسم النوع قسم الجنس ولا ينعكس واما نفس الماهية
فهو اما ان يكون مقولاً على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في
جواب ما هو كالانسان بالنسبة الى احاده وهو النوع الحقيقي
لانه الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط في جواب
ما هو او يكون موضوعاً لما فوقه من الجنس وقسماً منه على معنى
انه يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو كالانسان
بالنسبة الى الحيوان وهذا الاعتبار هو النوع الاضافي وله

ايضاً اربع مراتب لانه اما ان يكون فوقه نوع لكن ليس تحته نوع
كالفرس وهو النوع الاخير ويسمى نوع الانواع او بالعكس كالجسم
وهو النوع العالي او فوقه نوع وتحته نوع كالحيوان والجسم
النامي فهو النوع المتوسط او لا يكون فوقه نوع ولا تحته نوع
كالملك وهو النوع المفرد وهكذا نقول في مراتب الجنس الا
ان العالي ثم وهو الجوهر هو جنس الاجناس لا الجنس الاخير
والجنس المفرد هو العقل ان لم يكن الجوهر جنساً واما الخارج
عن الماهية فهو اما ان يكون لازماً لها مختصاً بنوع واحد
كالضاحك بالقوة بالنسبة الى الانسان وهو الخاصة او باكثر
من نوع واحد كالمتحرك والموجود بالنسبة الى انواع كثيرة
وهو العرض العام او لا يكون لازماً لها وهو العرض المفارق
وهو ايضاً قد يسمى خاصة ان كان مختصاً بنوع واحد وعرضاً

عامًا ان كان قد يوجد في اكثر من نوع واحد وهو اما ان يكون
سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل او بطي الزوال كالشيب
والشباب ثم المركب اما ان يكون تقييديًا كالحيوان الناطق
في حد الانسان او خبريًا وهو القضية او لا تقييديًا ولا
خبريًا وهو اما ان يفيد طلب شي افادة اوليه او لا يفيد
فان كان الاول فالمطلوب اما ماهيات الاشيا وهو الاستفهام
او فعل يصدر عن المخاطب وهو مع الاستعلا امر ومع
الخضوع سوال ومع التساوي التماس وبه ظهر الفرق بين
قولنا ما الروح وبين قولنا افهمني ماهية الروح لان المطلوب
في الاولى ماهية الروح وفي الثاني افهام تلك الماهية
وان كان الثاني فهو التنبيه ويندرج فيه التمني والترجي
والقسم والندا ه واما التحديد فهو اما ان يكون بالجنس

والفصل

والفصل كقولنا الانسان هو الحيوان الناطق وهو الحد التام
او بالفصل وحده كقولنا الانسان هو الناطق وهو
الحد الناقص او بالجنس والخاصة كقولنا الانسان هو
الحيوان الضاحك وهو الرسم التام او بالخاصة وحدها كقولنا
الانسان هو الضاحك وهو الرسم الناقص اما القضية
فهي قول يحتمل التصديق والتكذيب كقولنا الجسم متحرك اي
الجسم له الحركة ويسمى حمل الاشتقاق وكقولنا المتحرك جسم
اي الذي له الحركة هو الجسم ويسمى حمل المواطاة والحكم في القضية
اما ان يكون جازمًا كما ذكرنا وهو الحملي او معلقًا على شرط
وهو الشرطي ثم التعلق اما ان يكون تعلق اللزوم وهو المتصلة
كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او تعلق
العناد وهو المنفصلة كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد ه

امّا القضية الحملية فلا بدّ لها من موضوع وهو المحكوم عليه ومحمول
وهو المحكوم به وهما الموصوف والصفة في اصطلاح الكلام
والمبتدا والخبر في النحو وليس من شرط كون الشي موضوعًا
كونه هو هو بالفعل وقت كونه موضوعًا بل يكفي في كونه
موضوعًا مجرد كونه هو هو بالفعل في الجملة سواء كان ماضيًا
او حاضرًا او مستقبلا وهو وهو ان كان شخصيًا سُمّيت
القضية مخصوصة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب
وان كان كليًا وهو امّا ان يكون مسوّرًا بسور كلا او بعض
او لا شي ولا واحد او ليس كلا وليس بعض او بعض ليس
وهو اللفظ الدال على كمية القدر الذي ثبت له الحكم
وتسمّى القضية محصورة مسوّرة او لم تكن مسوّرة وتسمّى مهملة
موجبة كانت او سالبة كقولنا الانسان ضاحك الانسان

ليس

ليس بضاحك وهو في قوة الجزوية لتوقف صدقها على
صدق الجزئية دون الكلية ٥ والقضية المحصورة
تنقسم الى كلية وهي المسوّرة بسور كلّ او لا شي ولا واحد وتسمّى
عامة والى جزوية وهي المسوّرة بسور بعض او ليس كل وتسمّى
خاصة ثم كلّ واحد من الكلية والجزئية تنقسم الى موجبة وهي
التي حكم فيها بثبوت شي لشي سوا ان كانا وجوديين او عدميين
او احدهما وجوديًا والآخر عدميًا وتسمّى مثبتة والى السالبة
وهي التي حكم فيها بلا ثبوت شي لشي على ما ذكرنا من التفسير
وتسمّى نافية فاذا المحصورات اربع وهي هذه كلّ انسان
حيوان فبعض الحيوان انسان لا شي من الانسان بفرس و
بعض الحيوان ليس بفرس وليس كل حيوان فرسًا ايضًا
اذ لا تفاوت بينهما في المعنى ثم كلّ واحد من الموجبة والسالبة

تنقسم الى معدولة وهي التي جعل حرف السلب فيها جزءا من الموضوع
او المحمول او منهما جميعا كقولنا كل ما ليس بحي فهو جماد وكل جماد
فهو غير عالم فكل ما ليس بحي فهو غير عالم والى محصلة وبسيطة وهي
التي لا يكون كذلك والمحصلة مختصة بالموجبة والبسيطة با
لسالبة والامتياز انما يكون بتقديم حرف السلب على الرابطة
ان كانت القضية ثلاثية اما اذا كانت ثنائية فذلك
اما بالنية او بالاصطلاح ه فصل في جهات القضايا
لا بد لنسبة المحمولات الى الموضوعات من كيفية ايجابية
لانها اما ان تكون بالقوة وهو الامكان الخاص او بالفعل
وهو الاطلاق العام ثم الفعل اما ان يكون بالدوام وهي
اللادائمة ثم الدوام اما ان يكون بالضرورة وهي الضرورية
المطلقة او لا بالضرورة وهي اللاضرورية فهذه الستة

في جهة القضايا على معنى انه لا يمكن خلو شيء من القضايا عنها
في نفس الامر الا انها قد لا تذكر فلا يكون موجهة بها في اللفظ
وان كان يستحيل ان لا تكون موجهة باحدى هذه الجهات
في نفس الامر وهي الممكنة العامة المحتملة لهذه القضايا ان كانت
مقيدة بالامكان العام وهي التي حكم فيها بارتفاع الضرورة
عن جانبها المخالف لها كقولنا كل نار حار بالامكان العام
وكل حار محرق بالامكان العام فكل نار محرقة بالامكان
العام ه واما ان لم تكن موجهة في اللفظ بقيد اصلا
فلا بد من الاستفسار لتتبين انها ما هي وان كانت موجهة
في اللفظ باحدى ما ذكرنا من الجهات فهي اما ان تكون
موجهة بالامكان الخاص وهي الممكنة الخاصة التي حكم فيها
بارتفاع الضرورة عن جانبي الوجود والعدم جميعا كلية

كانت او جزئية موجبة كانت او سالبة كقولنا كل ذهب [ذائب]
بالامكان الخاص وكل ذائب منعقد بالامكان الخاص فكل
ذهب منعقد بالامكان الخاص او موجهة بالاطلاق العام
وهي المطلقة العامة اي التي حكم فيها باصل ثبوت المحمول
للموضع او سلبه عنه بالفعل كقولنا كل فرس صهال بالاطلاق
العام ولا شي من الصهال بناهق بالاطلاق العام فلا شي من
الفرس بناهق بالاطلاق العام او موجهة بالدوام وهي
اما بحسب دوام ذات الموضوع وهي الدائمة اي التي حكم
فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بحسب دوام
ذات الموضوع كقولنا دايما كل جسم مولف ودايما لا
شي من واجب الوجود بمولف فدايما لا شي من الجسم بواجب
الوجود او بحسب وصف الموضوع اما مطلقا وهي العرفي

التي

التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بحسب
دوام وصف الموضوع كقولنا كل حيوان حساس ما دام حيوانا
ولا شي من الحيوان بجماد ما دام حيوانا فبعض الحساس
ليس بجماد ما دام حساسا او مقيدا بقيد اللادوام
وهي العرفية الخاصة التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول
للموضوع او سلبه عنه دايما بحسب دوام ذات الموضوع
بل بحسب دوام وصف الموضوع كقولنا لا شي من المسكر بعنب
لا دايما بل ما دام مسكرا وكل خمر مسكر لا دايما بل ما دام خمرا
فلا شي من العنب بخمر لا دايما ما دام عنبا او موجهة بجهة
اللادوام وهي الموجودية اللادايمة اي التي حكم فيها
بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه لا دايما كقولنا بعض
الانسان ضاحك بالفعل لا دايما ولا شي من الضاحك

لاء

بالفعل بنائم لا دائما فبعض الانسان ليس بنائم لا دائما و
موجهة بجهة الضرورة وهي اما بحسب دوام ذات الموضوع
كما في الدائمة وهي الضرورية المطلقة اي التي حكم بدوام
ضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بحسب دوام
ذات الموضوع كقولنا بالضرورة كل جسم ممكن وبالضرورة
لا شي من الممكن بممتنع فبالضرورة لا شي من الجسم بممتنع او بحسب
دوام وصف الموضوع اما مطلقا كما في العرفي العام وهي
المشروطة العامة التي حكم فيها بدوام ضرورة ثبوت المحمول
للموضوع او سلبه عنه بحسب دوام وصف الموضوع كقولنا
بالضرورة كل كاتب متحرك ما دام كاتبا بالضرورة لا شي من
المتحرك بساكن ما دام متحركا فبالضرورة لا شي من الكاتب
بساكن ما دام كاتبا او مقيدا بقيد اللادوام كما في العرفي

الخاص

الخاص وهي المشروطة الخاصة اي التي حكم فيها بدوام ضرورة
ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه لا دائما بحسب دوام ذات
الموضوع بل بحسب دوام وصف الموضوع كقولنا بالضرورة
لا شي من اليقصان بنائم لا دائما بل ما دام يقضانا وبالضرورة
كل مسبوت نائم لا دائما بل ما دام مسبوتا فبالضرورة لا
شي من اليقصان بمسبوت لا دائما بل ما دام يقضانا او بحسب
الوقت اما معينا وهي الوقتية اي التي حكم فيها بضرورة
ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه لا دائما بل بحسب وقت
معين كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف لا دائما بل وقت
حيولة الارض بينه وبين الشمس وبالضرورة لا شي من القمر
لا دائما بل عين هذا الوقت فبالضرورة بعض المنخسف ليس
بعض لا دائما بل في عين هذا الوقت او غير معين وهي المنتشرة

التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه لا
دايما بل بحسب بعض الاوقات كقولنا بالضرورة كل انسان
متنفس لا دايما بل في بعض الاوقات وبالضرورة لا شيء من الانسان
بمتنفس لا دايما بل في بعض الاوقات او موجهة بجهة
اللاضرورية وهي الموجودية اللاضرورية اي التي حكم فيها
بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه لا بالضرورة كقولنا
كل كاتب متحرك لا بالضرورة المطلقة وبعض الانسان كاتب
لا بالضرورة المطلقة فبعض المتحرك انسان بالاطلاق العام
فجملة القضايا التي فصلناها ثلثة عشر قضية وهي الممكنة
الخاصة والمطلقة العامة والدايمة والعرفي العام والعرفي
الخاص والوجودية اللادايمة والضرورية المطلقة والمشروطة
العامة والمشروطة الخاصة والوقتية والمنتشرة والوجودية

فصل

فصل في التناقض وهو اختلاف قضيتين بالسلب
والايجاب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة
والاخرى كاذبة اما بعينه كما في الواجب والممتنع والممكن
الماضي والممكن الحاضر او بغير عينه كما في الممكن المستقبل اذ لو
تعين احد الطرفين للوقوع لخرج عن الامكان ولبطل
الاختيار هذا بالنظر الى ذاته اما بالنظر الى السبب فالتعين
ليس الا له ثم اعلم بان القضية ان كانت مخصوصة
كفى في التناقض وحدة الموضوع ويندرج فيها وحدة الشرط
والجزو والكل ووحدة المحمول ويندرج فيها وحدة المكان
والاضافة والقوة والفعل ووحدة الزمان وان كانت
محصورة وجب الاختلاف ايضا في الكم لان الكليتين
قد يكذبان كقولنا كل موجود ممكن لا شيء من الموجود بممكن

دقة

والجزئيتان قد تصدقان كقولنا بعض الموجود ممكن وبعضه
ليس بممكن واذا اختلفا فى الكم اقتسما الصدق والكذب كقولنا
كل موجود ممكن بعض الموجود ليس بممكن ولما امتنع تحقق
التناقض الا مع وحدة الزمان وكان فى تحقيقها عسر افردنا
كل واحد من القضايا بالذكر **المطلقة العامة** لا
يناقضها شئ من نوعها لانها محتملة اللادوام بتقدير ان
تكون المادة ذلك لم يتحقق المنافاة بين السلب والايجاب
لاحتمال ان يكون زمان احدهما غير زمان الاخر بل لا
بد من اعتبار قيد الدوام فى نقيضها لان السلب الدائم
ينافى الايجاب دام اولم يدم ثم الدائم قد يكون ضروريا
وقد لا يكون ولا يجوز ان يعتبر احد هذين القيدين
فى نقيض هذه المطلقة لصحة اجتماع المطلقة مع كل واحد

من القيدين على الكذب عند ما يكون الصادق القسم الاخر
فثبت وجوب اعتبار قيد الدوام فى نقيض هذه المطلقة و
وكما ان المطلقة العامة لا يناقضها شئ من نوعها فكذا غيرها
من القضايا لا يناقضها من نوعها شئ لصحة اجتماعها على الكذب
عند ما يكون الصادق ما خالفه فى الجهة بل الذى يناقضها
هو الذى يخالفها فى الكم والكيف والجهة جميعا ثم اعلم
بان القضايا تنقسم الى ما يكون ذات جزء وهو الذى لم يتعرض
فيه لحرف السلب ولا للطرفين جميعا كالممكنة العامة
والمطلقة العامة والدائمة والعرفى العام والضرورية
المطلقة والمشروطة العامة والى ما يكون ذات جزئين
وهو الذى يتعرض فيه للطرفين جميعا كالممكنة الخاصة
التى تعرض فيها الارتفاع الضرورة عن الجانبين جميعا

او لحرف السّلب كالخاصيّتين والوقتيّتين والوجوديّتين
فنقيض قسم الاوّل ذو جزء وهو المخالف له في الكم والكيف
والجهة جميعًا ونقيض القسم الثّانى ذو جزئين وهو الموافق له
في الكيف المخالف في الكم والجهة او المخالف له في الكم والكيف
والجهة جميعًا فنقيض الممكنة العامّة الضروري المخالف لها
في الكم والكيف والجهة كقولنا بعض النّار ليس بحارة بالضرورة
ونقيض الممكنة الخاصّة انّها ليست كذلك بل الصّادق امّا
الضّروري الموافق او المخالف كقولنا بالضّرورة بعض الذّهب
ليس بذائب او بالضّرورة بعضه ذائب ونقيض المطلقة
العامّة الدّائمة المخالفة لها كقولنا بعض الفرس ليس بصهّال
دائمًا ونقيض الدّائمة المطلقة العامّة المخالف لها كقولنا بعض
الجسم ليس بمؤلف بالاطلاق العام ونقيض العرفي العام المخالف

لها

لها في بعض اوقات الوصف كقولنا بعض الحيوان ليس بحسّاس
حين هو حيوان بالاطلاق العام ونقيض العرفي الخاص انّها
ليست كذلك بل الصّادق امّا المخالف لها في بعض اوقات
الوصف او الموافق الدّائم كقولنا بعض المسكر عنب حين هو
مسكر او بعضه ليس بعنب دائمًا نقيض الوجوديّة اللادائمة
انّها ليست كذلك بل الصّادق امّا الدّائم الموافق او المخالف
كقولنا لا شئ من الانسان بضاحك بالفعل دائمًا او كل
انسان ضاحك بالفعل دائمًا ونقيض الضّروريّة المطلقة
الممكنة العامة المخالفة لها كقولنا بعض الجسم ليس بممكن
بالامكان العام ونقيض المشروطة العامة المخالفة لها في
بعض اوقات الوصف كقولنا بعض الكاتب ليس بمتحرك
حين هو كاتب بالامكان العام ونقيض المشروطة الخاصة انّها

ليست كذلك بل الصادق اما المخالف لها في بعض اوقات
الوصف او الموافق الدائم كقولنا بعض اليقضان نائم حين
هو يقضان بالامكان العام او بعضه ليس بنائم دائما ونقيض
الوقتية انها ليس كذلك بل الصادق اما المخالف الرافع
للضرورة عن ذلك الوقت المعين او الموافق الدائم كقولنا
بعض القمر ليس بمنخسف بالامكان العام وقت حيلولة الارض
بينه وبين الشمس او بعضه منخسف دائما ونقيض المنتشرة
انها ليست كذلك بل الصادق اما المخالف الرافع الضرورة
عن جميع الاوقات او الموافق الدائم كقولنا لا ضرورة في
تنفس الانسان في شيء من الاوقات او بعض الانسان
متنفس دائما ونقيض الوجودية اللاضرورية انها ليست
كذلك بل الصادق اما المخالف الدائم او الموافق الضروري

كقولنا بعض الكاتب ليس بمتحرك دائما او بعضه متحرك بالضرورة
في العكس وهو تصيير المحكوم عليه بالسلب والايجاب
محكوما به والمحكوم به محكوما عليه مع بقاء السلب والايجاب
بحاله والصدق والكذب بحاله ثم اعلم بان القضايا
تنقسم الى موجب وسالب اما الموجب فالفعلي منها وهو ما
عدا الممكنتين كليا او جزئيا ينعكس جزئيا لا كليا لاحتمال كان صح
كون المحمول اعم من الموضوع وامتناع كون الاخص محمولا
على كل الاعم والا لبطل العموم هذا خلف ومطلقا عاما في الجهة
والا لصدق نقيضه وهي السالبة الكلية الدائمة فتنعكس
كنفسها وعكس نقيض عكس القضية مناقض لتلك القضية
ويلزم اجتماع النقيضين على الصدق وهو محال كقولنا
كل انسان حيوان فبعض الحيوان انسان بالاطلاق العام

والا لصدق نقيضه وهو قولنا لا شيء من الحيوان بانسان دائما
فتنعكس كنفسها لا شيء من الانسان بحيوان دائما وقد كان كل
انسان حيوانا بالاطلاق العام هذا خلف وينتظم ايضا من
القضية الموجبة ونقيض عكسها قياس سالب للشيء عن نفسه
دائما محال كقولنا كل انسان حيوان فبعض الحيوان انسان
بالاطلاق العام والا لصدق نقيضه وهو قولنا لا شيء
من الحيوان بانسان دائما وقد كان كل انسان حيوان
فينتج لا شيء من الانسان بانسان دائما هذا خلف واما
الممكنتان فتنعكسان على كل حال جزئيتان في الكم
كما ذكرناه وممكنا عاما في الجهة والا لصدق نقيضها وهو
السالبة الكلية الضرورية ويلزمه المحال لما ذكرناه
واما السالب فالجزئي منه لا ينعكس لاحتمال كون

المحمول

المحمول اخص من الموضوع وامتناع كون الاعم مسلوبا عن الاخص
والا لبطل الخصوص والعموم مطلقا واما السالبة الكلية
فسبع منها وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة
العامة لا تنعكس لامتناع العكس في اخصها وهو الوقتية
لانه لا يصدق ان يقال لا شيء من الانسان بمتنفس بالانتشار
ولا يصدق ان يقال في عكسه لا شيء من المتنفس بانسان اذ
بعض ما يقال انه متنفس هو واجب الاتصاف بالانسانية
ويصدق ايضا ان يقال لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع
مع انه لا يصدق ان يقال لا شيء من المنخسف بقمر لان
القمر منخسف بالاطلاق العام وذلك يكفي في كونه موصوفا
بهذا الوصف فيكون بعض المنخسف قمرا بالضرورة وذلك
مما ينافي السلب الكلي باي وجه كان فثبت بهذا البرهان

ان الوقتي لا ينعكس ومتى امتنع العكس في الاخص امتنع في الاعم
لوجوب صدق الاعم في مواد الاخص وامتناع العكس في تلك
المواد واما الستة الباقية فاربع منها وهي الدايمة والعرفية
والعامتان تنعكس كانفسها والا لصدق نقيضها وهي الموجبة
الجزئية الكلية بكل واحد من هذه القضايا الاربع ويلزم
منها المحال لوجهين احدهما بطريق تركيب نقيض العكس
مع الاصل حتى ينتج سلب الشيء عن نفسه وهو محال كقولنا
بعض الساكن متحرك حين هو ساكن ولا شيء من المتحرك
بساكن ما دام متحركا فبعض الساكن ليس بساكن حين
هو ساكن هذا خلف على ما سياتي في اختلاط الصغرى
الوقتي مع الكبرى العرفيين في موضعه انشاء الله تعالى
والثاني بطريق عكس النقيض حتى ينعكس الى نقيض

الاصل

الاصل لان عكس نقيض عكس القضية مناقض لتلك القضية
فيلزم اجتماع النقيضين على الصدق وهو محال وذلك قولنا
بعض الساكن متحرك حين هو ساكن فبعض المتحرك ساكن
حين هو متحرك وقد كان لا شيء من المتحرك بساكن ما دام
متحركا هذا خلف ولاجتماع صفتي السكون والحركة في هذا
الذات حين صدق قولنا بعض الساكن متحرك حين هو
ساكن **والوجه الثالث** وهو ان المحمول مع
الموضوع مما يتضادان والمضادة ابدا انما تكون من الجا بنين
وهكذا نقول في انعكاس الخاصيتين في القدر المشترك
فيه بينهما وبين العامتين الا انهما لا ينعكسان الى عامتيهما
لان كل واحد منهما يحتمل للضروري والضروري منعكس
كنفسها وعكس العكس اصل فيلزم ان يصير غير الضروري

ضروريًا وهو محال ولا ينعكسان كنفسهما ايضًا لانه
يصدق ان يقال لا شيء من الكاتب بساكن لا دايمًا بل ما دام
كاتبًا ولا يصدق في عكسه لا شيء من الساكن بكاتب لا
دايمًا بل ما دام ساكنًا لان بعض الساكن ساكن دايمًا
وهو الارض فلزم ان يكون سلب الكتابة عن الارض
دايمًا وهو محال واذا بطل العموم والخصوص في عكسهما
يتعين ان يكون عكسهما عامًا في البعض خاصًا في البعض
الآخر. فصل في عكس النقيض وهو ان يجعل مقابل
المحكوم عليه بالسلب والايجاب محكومًا به ومقابل
المحكوم به محكومًا عليه مع بقاء السلب والايجاب بحاله
والصدق والكذب بحاله ثم اعلم بان القضايا
تنقسم الى موجب وسالب كما ذكرنا اما الموجب فتسع

منها وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة
العامة لا تنعكس موجباتها كما لا تنعكس سوالبها في العكس
المستوي لامتناع العكس في اخصها وهي الوقتية وامتناع
العكس في الاعم عند امتناعه في الاخص لانه يصدق ان
يقال كل انسان متنفس بالانتشار ولا يصدق عكس نقيضه
وهو كل ما ليس بمتنفس بالانتشار ليس بانسان اذ بعض
ما يقال له انه ليس بمتنفس هو واجب الاتصاف بالانسانية
ويصدق ايضًا ان يقال كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض
بينه وبين الشمس ولا يصدق عكس نقيضه كل ما ليس بمنخسف
ليس بقمر اذ بعض ما يقال له انه ليس بمنخسف هو واجب
الاتصاف بالقمرية الا اذا اخذت نقيض محمول الوقتية
موضوعًا موقتًا فحينئذ ينعكس كما في عكس المستوي

لكن ذلك لايكون عكس النقيض لانّ ذلك ليس نقيض المحمول

فقط فيصدق ايضًا ان يقال كلّ انسان كاتب بالامكان

الخاصّ ولا يصدق عكس نقيضه كلّ ما ليس بكاتب ليس

بانسان اذ بعضه ما يقال انّه ليس بكاتب هو واجب

الاتصاف بالانسانيّة فثبت بهذه الادلّة القاطعة

ان هذه الموجبات لا تنعكس عكس النقيض الّا اذا اخذت

عكس النقيض دايم الموضوع اوضروريّة فينعكس دايم

الحمل اوضروريّة الوجوب انتفا الملزوم عند انتفا اللازم

والّا الكذب اللزوم وصدق نقيضه كقولنا كلّ انسان

نايم بالاطلاق العام فكلّ ما ليس بنايم دايمًا ليس بانسان

دايمًا لانتفا الملزوم وهو الانسان عند انتفاء اللازم

وهو اصل ثبوت النوم له والّا الكذب اللزوم وصدق

ومن شرط عكس النقيض ان يكون الموضوع فيه نقيض المحمول فقط

نقيضه

نقيضه وهو قولنا بعض الانسان ليس بمتنفس دايمًا وقد

كان كلّ انسان متنفس بالاطلاق العام هذا خلف وقس

الباقي عليه واما الستّة الباقية فتنعكس موجبا تها

كنفسها كما تنعكس سوالبها في العكس المستوى لوجوب

انتفاء الملزوم عند انتفاء اللازم والّا لكذب اللزوم وصدق

نقيضه اما الدايمة فكقولنا دايمًا كلّ جسم مولف فدايمًا

كلّ ما ليس بمولف ليس بجسم لانتفاء الملزوم عند انتفاء

اللازم والّا لكذب اللزوم وصدق نقيضه وهو قولنا

بعض الجسم ليس بمولف بالاطلاق العام وقد كان كلّ

جسم مولفا دايمًا هذا خلف واما العرفيّة العامّة

فكقولنا كلّ حيوان حسّاس ما دام حيوانًا فكلّ ما ليس

بحسّاس ليس بحيوان ما دام ليس بحسّاس لانتفاء الملزوم

اللزوم م

عند انتفاء اللازم والا لكذب اللزوم وصدق نقيضه
وهو قولنا بعض الحيوان ليس بحساس حين هو حيوان
وقد كان كل حيوان حساس ما دام حيوانا هذا خلف
واما العرفية الخاصة فكقولنا كل خمر مسكر لا دايما بل
ما دام خمرا فكل ما ليس بمسكر ليس بخمر لا دايما في البعض
ويحتمل الدوام والادوام في البعض الاخر كما في العكس
المستوي بل ما دام ليس بمسكر لوجوب انتفاء الملزوم عند
انتفاء اللازم والا لكذب اللزوم وصدق نقيضه
وهو قولنا بعض الخمر ليس بمسكر حين هو خمر وقد كان
كل خمر مسكر لا دايما بل ما دام خمرا هذا خلف ٥
واما الضرورية المطلقة فكقولنا بالضرورة كل جسم
ممكن فبالضرورة كل ما ليس بممكن ليس بجسم لانتفاء الملزوم

عند

عند انتفاء اللازم والا لكذب اللزوم وصدق نقيضه
وهو قولنا بعض الجسم ليس بممكن بالامكان العام وقد كان
بالضرورة كل جسم ممكن هذا خلف ٥ واما المشروطة العامة
فكقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك ما دام كاتبا فبالضرورة
كل ما ليس بمتحرك ليس بكاتب ما دام ليس بمتحرك لانتفاء
الملزوم عند انتفاء اللازم والا لكذب اللزوم الضروري
وصدق نقيضه وهو قولنا بعض الكاتب ليس بمتحرك
ما دام كاتبا هذا خلف ٥ واما المشروطة الخاصة
فكقولنا بالضرورة كل مسبوت نايم لا دايما بل ما دام
مسبوتا فبالضرورة كل ما ليس بنايم ليس بمسبوت
لا دايما في البعض ويحتمل الدوام والادوام في البعض
الاخر كما سبق بل ما دام ليس بنايم لانتفاء الملزوم

عند انتفاء اللازم ولا لكذب اللزوم وصدق نقيضه وهو
قولنا بعض المسبوت ليس بنائم حين هو مسبوت بالامكان
العام وقد كان بالضرورة كل مسبوت نائم لا دائما بل
ما دام مسبوتا هذا خلف ه واما الموجبة الجزئية
فلا يلزمها عكس النقيض لاحتمال كون الموضوع اعم من
نقيض المحمول وامتناع كون نقيض الاعم محمولا على كل
الاخص لتباينهما والا لبطل الخصوص مطلقا كقولنا بعض
الانسان حيوان لا يلزمه عكس النقيض وهو قولنا
بعض اللاحيوان انسان لان الموضوع وهو لا انسان اعم
من نقيض المحمول وهو اللاحيوان لكون الاول سلبا
للاخص وكون الثاني سلبا للاعم وكون سلب
الاخص من غير عكس وكون المستلزم للشيء من غير عكس

اخص من ذلك الشي واذا كان اللاحيوان اخص من
اللاانسان كان اللاانسان اعم من اللاحيوان ضرورة
فثبت ان اللاانسان اعم من اللاحيوان فيمتنع ان
يكون الانسان الذي هو نقيض اللاانسان محمولا على
اللاحيوان والا لم يكن اللاحيوان مستلزما للاانسان
ولا اخص منه مع انا دللنا دلالة قاطعة على ان
اللاحيوان اخص من اللاانسان ومستلزم له واما
السوالب فالفعلي منها وهو ما عدا الممكنتين كليا كان
او جزئيا يلزم منه عكس النقيض لوجوب صدق في اعمها
وهي المطلقة العامة فيصدق في الاخص لاستلزام الا
الاعم المستلزم لعكس النقيض وكون المستلزم الشيء
مستلزما لذلك الشيء لكن ينعكس جزئيا لا كليا لاحتمال

خص ص

كون النقيض المحمول اعم من الموضوع واستلزام سلب بعض
الموضوع عن كل واحد واحد من نقيض المحمول حمل
الموضوع على كل واحد واحد من نقيض المحمول وامتناع
كون الاخص محمولاً على كل الاعم والا لبطل الخصوص
ومطلقاً عاماً في الكيف الا الصدق نقيضه وهي الموجبة
الكلية المعدولة الدايمة المستلزمة لعكس النقيض و
هي الموجبة الكلية الدايمة المحصلة المناقضة لذلك
السالب الصادق فيلزم اجتماع النقيضين على الصدق
وهو محال كقولنا لا شي من الانسان بكاتب بالاطلاق
العام لا يلزم ولا شي من اللاكاتب بلا انسان بالاطلاق
العام لان هذا السلب الكلي انما يصدق ان لو كان
كل لاكاتب انساناً بالاطلاق العام والا لكان بعض

اللاكاتب ليس بلا انسان دايماً وقد كان لا شي من اللا
كاتب بلا انسان بالاطلاق العام هذا خلف ولا
شك في ان اللاكاتب اعم من اللا انسان فيلزم كون
الاخص محمولاً على كل الاعم وهو محال والا لبطل الخصوص
لكن يلزم ليس كل لاكاتب لا انسان بالاطلاق العام
والا الصدق نقيضه وهو قولنا كل لاكاتب لا انسان
دايماً فيلزم منه عكس النقيض وهو قولنا كل انسان
كاتب دايماً وقد كان لا شي من الانسان بكاتب با
لاطلاق العام هذا خلف واما الممكنان
كلياً كان او جزئياً فيلزمها عكس النقيض لا كلياً بعين
ما ذكرنا بل جزئياً في الام وممكناً عاماً في الكيف والا
لصدق نقيضه المتلازم لعكس النقيض المناقض الممكنتين

فيلزم اجتماع النقيضين على الصدق وهو محال كقولنا
لاشيء من الانسان بنائم بالامكان العام يلزمه عكس
النقيض ليس كل لانائم لاانسان بالامكان العام والا
لصدق نقيضه وهو قولنا بالضرورة كل لانائم لاانسان
فيلزمه عكس النقيض وهو قولنا بالضرورة كل انسان
نائم وقد كان لاشيء من الانسان بنائم بالامكان العام
هذا خلف **واما الشرطية المتصلة** وهي
التي توجب او تسلب حصول قضية عند اخرى اي
التي حكم فيها بلزوم قضية او لا لزومها القضية اخرى
سواء كانا موجبتين او سالبتين او مختلطا كقولنا
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس البتة
اذا كانت ~~الشمس طالعة بالليل~~ موجودا انتج ليس البتة

النهار موجودا
فالليل موجودا م

اذا كانت الشمس طالعة بالليل موجود وكقولنا كلما
لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة وليس البتة
اذا لم تكن الشمس طالعة لم يكن الليل موجودا انتج ليس
البتة اذا لم يكن النهار موجودا لم يكن الليل موجودا
وكقولنا كلما لم يكن النهار موجودا كان الليل موجودا
وكلما كان الليل موجودا لم تكن الشمس طالعة فينتج كلما
لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة والمتبوع
يسمى مقدما وملزوما والتابع تاليا ولازما وكل
واحد من المقدم والتالي قد يكون مباينا للاخر
بجزئيه معا كما ذكرنا ويكون مشاركا له في جزويه
مثل قولنا ان كان كل انسان حيوانا فبعض الحيوان
انسان وبعض الانسان حيوان وفي احدهما فقط

كقولنا ان كان كل انسان حيوان فبعض الحيوان ليس بنوس
وكل انسان جسم وكل ناطق حيوان وحرف الاتصال اعني
كلما ان كان بعد موضوع المقدم كانت المتصلة شرطية لشبهه
بالحملية لكون الجزء خبرا عنه كقولنا الشمس كلما كانت
طالعة فالنهار موجود اي من شانها ذلك اذا قلت الشمس
كلما كانت طالعة فالنهار موجود كانك حملت هذه
الخاصية على الشمس فتشبه الحملية وان كان حرف
الاتصال قبله كانت متصلة خالصة ثم المقدم ان
استلزم التالي اما لكونه له كقولنا كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجودا ومعلولا لها مساويا له كقولنا
كلما كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة او معلول
علة كقولنا كلما كان النهار موجودا فالعالم مضيء او

علة م

مضايفاً له كقولنا كلما كان زيد ابا عمرو فعمرو ابنه بديهيا
كان الاستلزام او استدلاليا فهو اللزومي والا فهو
الاتفاقي كقولنا كلما كان الانسان ناطقا في ماهيته
فالحمار ناهقا في ماهيته اي لا حال نفرض فيه كون
الانسان ناطقا في ماهيته الا والحمار فيه ناهق
بحسب ماهيته اما بحسب الوجود الخارجي فقد يكون
لجواز ان يوجد الانسان في شيء من الازمنة او على
تقدير من المقادير الممكنة ناطقا في ماهيته ولا
يوجد الحمار اصلا فضلا عن ان يكون ناهقا ٥
ثم المتصلة تنقسم الى ما ذكرنا من الاقسام في
الحملية من المخصوصة كقولنا ان جئتني اليوم اكرمتك
والمهملة ان جئتني اكرمك ومن الكلية موجبة وسالبة

كما ذكرنا الآن المتصلة المطلقة لما كانت اعمّ من المتصلة اللزومية
كان سلبها اخصّ من سلب اللزومي فانه يصدق قولنا ليس
البتة اذا كان الانسان ناطقا يلزم ان يكون الحمار ناهقا
مع صدق قولنا كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق
بمطلق الاتصال ومن الجزئية موجبة وسالبة كقولنا
قد يكون اذا جئتني اكرمك وقد لا يكون اذا جئتني
اكرمك وليس كلما جئتني اكرمك وقد يكون الشيء اذا
كان حيوانا كان ناطقا وليس اللزوم هاهنا لاجل
جنس المقدم ولا لزوم اللزوم كليا بل لاجل الفصل لكلي
فالحاصل ان كلية المتصلة وجزئيتها انما يكون لعموم
الاحوال وعدم عمومها لا بكلية الموضوع في المقدم
فانك تقول كلما كان زيد يكتب فزيد يحرك يده

فالقضية كلية مع شخصية موضوع طرفيها التعميم الاحوال
اي لا حال يفرض فيه المقدم الا وقد حصل فيه التالي
وهذه الكلية انما يمكن الجزم بصدقها في الاتفاقية
بحسب الماهية لا بحسب الوجود الخارج كما ذكرنا
وفي اللزومية اذا اخذ المقدم بحسب الاحوال التي
يمكن وقوع المقدم عليها لانه لو فرض المقدم على تقدير
ان لا يلزمه التالي لا يكون التالي لازما له على هذا
التقدير فلا يكون لازما على التقديرات كلها ممكنة
كانت او لم تكن بل على التقديرات التي يمكن وقوع المقدم
عليها فقط وصدق المتصلة وكذبها ليس لصدق اجزائها
وكذبها لان المتصلة الصادقة قد تتركب عن صادقتين
وعن كاذبتين لانه متى لزم صادقة صادقة كان

نقيض الملزوم لازماً لنقيض اللازم لوجوب انتفاء
الملزوم عند انتفاء اللازم كقولنا في النهار كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود يلزمه كلما لم يكن النهار
موجوداً لم تكن الشمس طالعة مع كونهما كاذبتين لطلوع
الشمس ووجود النهار وقد يتركب عن مقدم كاذب
وتالي صادق لاحتمال كون التالي اعم من المقدم كقولنا
ان كان الفرس انسانا فهو حيوان فالانسان الذي
هو المقدم كاذب والتالي الذي هو الحيوان صادق
لكونه اعم من المقدم وعكسه وهو ان يكون المقدم
صادقا والتالي كاذبا محال لامتناع كون الكاذب
لازماً للصادق وقد يكون بحيث لا يتعين الصدق
والكذب فيهما كقولنا ان كان عبد الله يكتب فانه

يحرك يده اذا كان مجهول الحال في الكتابة وعدم الكتا
بة وفي الحركة وعدم الحركة اما الكاذبة فعلى الوجوه الخمسة
التي ذكرناها في الصادقة وهي عن صادقين وعن كا
ذبين وعن مجهول الصدق والكذب وعن مقدم كاذب
وتال صادق وعن مقدم صادق وتال كاذب الذي
هو محال في الصادقة لكن الكاذبة عن جزئين صا دقين
دقين محالاً في الاتفاقية جائز في اللزومية لجواز اجتماع
غير متلازمين في الوجود وتعدد المتصلات ليس كتعدد
مقدمها كقولنا كلما كانت الشمس طالعة والسماء مصحية
فالارض مشرقة بل لتعدد تواليها كقولنا ان كان
هذا انسانا فهو حيوان وناطق وضاحك الى غير
ذلك والمتصلة الموجبة يلزمها سالبة مركبة من مقدمها

ونقيض تاليها لانّه متى صدق قولنا كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار ليس بموجود والا لكذبت الموجبة وبالعكس ايضا
والا لكذبت السالبة ويلزمها منفصلة مانعة من الجمع بين
المقدم ونقيض تاليها ومنفصلة مانعة من الخلو عن نقيض
مقدمها وعين تاليها ويلزمها منفصلة سالبة للعناد
بين مقدمها وبين تاليها امّا الاولى يلزمها المنفصلة الموجبة
لامتناع التعاند والتنافي بين اللازم والملزوم ثبوتا
والا لكذب اللزوم ٥ امّا المنفصلة المانعة الجمع من
بين مقدمها ونقيض تاليها فكقولنا اما ان تكون
الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا لامتناع
الجمع بين صدق المقدم ونقيض التالي والا لكذب
اللزوم وامّا المنفصلة المانعة من الخلو بين

نقيض

نقيض المقدم وعين التالي فكقولنا امّا ان تكون الشمس
طالعة وامّا ان تكون النهار موجودا لاكذب نقيض المقدم
مع كذب التالي والا لكذب اللزوم ٥ واما المنفصلة
السالبة للعناد بين المقدم والتالي فكقولنا ليس البتة
اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا
لامتناع التعاند والتنافي بين اللازم والملزوم ثبوتا
والا لكذب ذلك اللزوم وهذه القضايا متلازمة متعا كسه
على معنى متى صدق واحد منها صدق البواقي والا لكذب
ذلك الواحد الا المنفصلة السالبة لانه ليس يلزم من
عدم التنافي بين الشيئين تلازمهما لاحتمال ان يصح
وجود كل واحد من الشيئين مع وجود الاخر وعدمه
فصل في الشرطية المنفصلة ٥ وهي التي

حكم فيها بامتناع اجتماع امرين او اكثر ثبوتا وانتفاء وهي
المانعة من الجمع والخلو وهي المنفصلة الحقيقية او ثبوتا فقط
وهي المانعة من الخلو دون الجمع وهي اقسام المنفصلة الموجبة
او بلا امتناع اجتماعهما وهي المنفصلة السالبة اما المانعة
من الجمع والخلو قد تكون ذات جزئين وهو ما اذا كان
الموضوع في مقابلة القضية نقيضها كقولنا كل عدد اما
زوج او لا زوج او ما يساويه كقولنا كل عدد اما
زوج او فرد لكون الفرد مساويا للازوج الذي هو
نقيض الزوج وامتناع اجتماع النقيضين على الصدق
والكذب معا وقد يكون ذات ثلثة اجزا كقولنا
هذا العدد اما ان يكون زائدا او ناقصا او
مساويا للعدد الاخر وقد يكون ذات اربعة اجزاء

لكون

كقولنا هذا العدد اما ان يكون فردا او زوج فرد او زوج
او زوج زوج وفرد وقد يكون ذات اجزاء غير متناهية
كقولنا هذا العدد اما ان يكون اثنين او ثلثة وهكذا
الى غير النهاية لمساوات كل واحد منها بنقيض البواقي
وامتناع اجتماع النقيضين على الصدق والكذب واما
المنفصلة المانعة من الجمع وهي التي حكم فيها بامتناع
اجتماع امرين او امور ثبوتا فقط وهو ما اذا كان المو ضوع
في مقابلة القضية شيئا اخص من نقيض القضية لاستلزام
الاخص الاعم الذي هو نقيض القضية من غير عكس وامتناع
اجتماع النقيضين على الصدق كقولنا هذا الشيء اما ان
يكون حجرا او شجرا لان اللاحجر الذي نقيض الحجر اعم
من الشجر لكونه منقسما الى الشجر والمدر وغيره وكون

وكون المنقسم الى الشيئين اعمّ من كلّ واحدٍ منهما وقد يكون
ذات اجزاءٍ ما شيت لامتناع اجتماع صدقً حقيقتين
مختلفين او اكثر على شيء واحد لما ذكرنا من استلزام كلّ
واحد منها نقيض البواقي وامتناع اجتماع النقيضين
على الصدق ولكن يحتمل كذبها باسرها عليه لما ذكرنا
من كون نقيض كلّ واحد منها اعمّ من البواقي وعدم
استلزام الاعمّ الاخصّ من غير عكس واما المنفصلة
المانعة من الخلو وهي التي حكم فيها بامتناع اجتماع
امرين اشفاء فقط وهو ما اذا كان الموضوع في مقابله
القضيّة شيئا اعمّ من نقيضها لاستلزام كذب الاعمّ
كذب الاخصّ من غير عكس وامتناع اجتماع النقيضين
على الكذب وهذا القسم قد يكون احد جزئيه موجبا

والاخر سالبًا كما اذا وضع مكان طرف الموجب موجبًا لازمًا
اعمّ منه او وضع مكان الطرف السالب سالبًا لازمًا اعمّ
منه كقولنا امّا ان لا يكون الشيء انسانًا او يكون حيوانًا
لانّ الحيوان اعمّ من الانسان الذي هو نقيض الانسان
لانقسامه الى الانسان وغيره وكون المنقسم الى الشيئين اعمّ
من كلّ واحدٍ منهما وكقولنا امّا ان يكون زيد في البحر
وامّا ان لا يغرق لانّ اللاتغرق اعمّ من عدم كونه في البحر
فلا يكذبان جميعًا والّا لكذب النقيضان لما ذكرنا من
استلزام كذب الاعمّ كذب الاخصّ من غير عكس لكنّهما قد
تصدقان لانّ الوصف لا يكون اعمّ من نقيض الشيء الّا
بحصوله مع ذلك الشيء وقد يكون ذات جزئين سالبين
كما اذا وضع مكان الطرف الموجب من النقيضين سالبًا

لازمًا اعم منه كقولنا هذا الشيء اما ان لا يكون فرسًا لات
اللافرس الموضوع في مقابلة اللا انسان اعم من نقيضه
الموجب وهو الانسان لانقسامه الى الانسان وغيره
وكون المنقسم الى الشيئين اعم من كل واحد منهما فلا يكذبان
معًا والا لكذب النقيضان لما ذكرنا من استلزام كذب
الاعم كذب الاخص من غير عكس لكنهما لا يكذبان موجبتين
لان صدقهما يتوقف على وجود الموضوع فيجتمعان
على الكذب لا محالة عند عدمه كقولنا اما ان يكون
زيد في البحر واما ان يكون في البر لانهما يكذبان عند
عدم زيد اصلاً ورأسًا ه **المنفصلة**
تنقسم ايضا الى موجبة مخصوصة كقولنا في هذه الدار
اليوم اما عمرو او بكر حيث علم امتناع اجتماعهما ثبوتًا

وانتفاء

وانتفاء والى مهملة كقولنا كل حيوان اما انسان او
لا انسان وكل لا انسان اما فرس او لا فرس ينتج كل حيوان
اما انسان او فرس او لا فرس والى موجبة كلية كقولنا
دائمًا كل عدد اما زوج او فرد ودائمًا كل زوج اما
ينقسم الى فردين او الى زوجين ينتج دائمًا كل عدد اما
فرد او منقسم الى فردين او الى زوجين والى سالبة
كلية كقولنا ليس البتة اما ان يكون العدد زوجًا و
اما ان لا يكون فردًا وكقولنا ليس البتة الحيوان اما
انسانًا واما ناطقًا والى موجبة جزئية حقيقية كقولنا
قد يكون العدد اما زائدًا او ناقصًا حيث علم اللاتساوي
قطعًا وقد يكون الخط اما ان يكون ناقصًا او مساويًا
لخط آخر حيث علم اللازيادة قطعًا كما في محور العالم

قد يكون الانسان اما زيدًا واما عمرًا حيث علم انتفاء
غيرهما قطعًا والى سالبة جزئية كقولنا قد لا يكون الانسان
اما عمرًا او زيدًا حيث علم انتفاؤهما قطعًا لعدم المعاندة
في ارتفاعهما وكقولنا ليس دائمًا كل حيوان اما متنفسًا
او مستنشقًا وكل واحد من جزئي المنفصلة قد يكون
مشاركًا الآخر في جزئية معًا او في احدهما فقط
او مباينًا للآخر بجزئيته معًا كقولنا هذا الشيء اما
ان يكون موجودًا واما ان لا يكون هذا الشيء موجودًا
وكقولنا اما ان يكون الصانع موجودًا واما ان
يكون العالم قديمًا وحرف الانفصال اما ان كان
بعد موضوع المقدم كانت المنفصلة شبيهة
بالحملية لكون الجزء خبرًا عنه كقولنا كل عدد

اما ان يكون زوجًا او فردًا اي كل واحد واحد من
الاعداد لا يخلو عن هذين الوصفين وهي في قوة الحملية
الا ان المنفصلة المركبة من الكليتين اذا كان حرف
الانفصال فيها متقدمًا على الموضوع كانت مانعة الجمع
فقط كقولنا اما ان يكون كل عدد زوجًا واما ان يكون
كل عدد فردًا الاحتمال كون بعض العدد زوجًا وكون بعضه
فردًا وَاما المنفصلة الحقيقية ومانعة الخلو
لا يجوز ان تكون كاذبة الاجزاء والا لزم كذب النقيضين
ومانعة الجمع يجوز كذب الكل ولا يجوز صدقها ومانعة
الخلو بالعكس يعني يجوز صدق الكل ولا يجوز كذبها
والسالبة المنفصلة انما تصدق لصحة اجتماع جزئيها
على الصدق او على الكذب او لعدم التعاند اصلًا

وللموجبة الجزئية انما تصدق حيث كانت اجزاء المنفصلة الحقيقية
الكلية ثلثة فعند ارتفاع احد سماتي الانفصال الحقيقي من البين
كقولنا قد يكون الخط اما زايدا او مساويا لخط اخر كما قلنا
في مجوهر العالم

فصل في تلازم المنفصلات

المنفصلة الموجبة حقيقية كانت او غير حقيقية يلزمها من
جنسها سالبة مركبة من احد جزئيها ونقيض الاخر ويلزمها
متصلة مركبة من جزئي المنفصلة الحقيقية ومانعة الجمع
والا لزم صدق النقيضين او كذبهما معا هذا خلف ثم
اعلم بان المنفصلة الحقيقية يلزمها متصلة مركبة من احد
جزئيها ونقيض الجزء الاخر متلازمة المقدم والتالي والا
لكذبت المنفصلة الحقيقية كقولنا دايما كل عدد اما زوج
او فرد فان كان زوجا فليس بفرد وان لم يكن فردا فهو

موجبة مركبة منهما جميعا ايضا ويلزمها سالبة متصلة

زوج

زوج وان كان فردا فهو ليس بزوج وان لم يكن زوجا فهو فرد
والمنفصلة المانعة من الجمع يلزمها متصلة مقدمها اخر
جزئي المنفصلة وتاليها نقيض الجزء الاخر والا لكذبت المنفصلة
كقولنا هذا الشيء اما ان يكون شجرا او حجرا فان كان حجرا
فهو ليس بشجر وان كان شجرا فهو ليس بحجر لكن عكسها وهو قولنا
ان لم يكن شجرا فهو حجر محال لكون المقدم اعم من التالي
وعدم استلزام الاعم الاخص واما المنفصلة المانعة من
الخلو فقط يلزمها متصلة مقدمها نقيض اخر جزئي المنفصلة
وتاليها الجزء الاخر والا لكذبت المنفصلة كقولنا هذا الشيء
اما ان لا يكون انسانا واما ان يكون حيوانا فان كان
انسانا فهو حيوان وان لم يكن حيوانا فهو لا انسان
وكقولنا اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق

فان لم يكن في البحر فهو لا يغرق وان كان يغرق فهو
في البحر وكقولنا هذا الشيء اما ان لا يكون انسانا واما
ان لا يكون فرسا وان كان انسانا فهو ليس بفرس وان
كان فرسا فهو ليس بانسان لكن عكسها محال لكون
المقدم اعم من التالي وعدم استلزام الاعم الاخص من
غير عكس

فصل في تركيب الشرطيات

كل واحد من المتصل والمنفصل اما يتالف من حمليتين او
متصلتين او منفصلتين او حملي ومتصل او حملي ومنفصل
ولما عرفت ان المتصلة تميز المقدم فيها عن التالي بالطبع لا
حتمال كون الثاني اعم من المقدم من غير عكس لا جرم
يمكن وقوع كل واحد من الثلاثة الاخيرة على وجهين
لوقوع بعض اجزاء المتصلة في هذه الثلاثة مقدما

تارة وبالاخرى ولا كذلك في المنفصلة لعدم تميز المقدم
والتالي فيهما بالطبع لانه لا تفاوت فيهما البتة بين ان يجعل
المقدم تاليا والتالي مقدما ولا كذلك في المتصلة لما مر
فالمتصلات تسع والمنفصلات ست اما امثلة المتصلات
فالاول من حمليتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود ه والثاني من متصلتين كقولنا ان كان كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما لم يكن النهار موجودا
لم تكن الشمس طالعة ه والثالث من منفصلتين كقولنا
ان كان كل حيوان اما انسانا او لا انسان فكل جسم اما
انسان او لا انسان ه والرابع من حملي مقدم ومتصل
تال كقولنا ان كان هذا علة لذلك فمتى وجد هذا وجد
ذاك ه والخامس عكسها كقولنا ان كان متى وجد هذا

وجد ذلك فذاك لازم لهذا ه والسادس من حملي مقدم
ومنفصل قال كقولنا ان كان هذا الشي عددا فهو اما زوج
او فرد ه والسابع عكسها كقولنا ان كان هذا الشي اما بياضا
او سواد فهو لون والثامن من متصل مقدم ومنفصل قال
كقولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
فاما ان لا يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا
والتاسع عكسها كقولنا ان كان كل عددا اما زوج واما
فرد فان كان زوجا فهو ليس بفرد ه واما امثلة المنفصلات
فالاول من حمليتين كقولنا كل عدد اما زوج او فرد ه والثاني
من منفصلتين كقولنا اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود واما ان يكون قد يكون اذا كانت الشمس
طالعة فالنهار ليس بموجود ه والثالث من منفصلتين

كوني

كقولنا هذه الحمى اما صفراوية او دموية واما بلغمية
او سوداوية بيان الحصر ان الخلط الموجب للحمى اما حار او
بارد لانحصار اخلاط البدن في هذين القسمين تسلما من
اهل صناعة الطب ثم انقسام الحار الى الدم والصفرا و
البارد الى البلغم والسودا ه والرابع من حملي ومتصل كقولنا
اما ان لا يكون طلوع الشمس علة لوجود النهار واما ان
يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والخامس
من حملي ومنفصل كقولنا هذا الشئ اما ان يكون
زوجا او فردا ولا يكون عددا ه والسادس متصل
ومنفصل كقولنا اما ان يكون قد يكون اذا كانت
الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا لوجوب
التعاند الكلي بين طلوع الشمس ووجود النهار عند

كذب هذه المتصلة الجزئية الموجبة وهي قولنا قد يكون
اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود **فصل**
في القياس اذا استدللنا بشئ على شئ فاما ان يكون
احدهما داخلاً في الثاني اولم يكن فان كان الاول
كان احدهما اعم من الثاني واما ان نستدل بالعام
على الخاص وهو القياس كما استدللنا بثبوت الجسم
للحيوان الذي هو اعم من الانسان على ثبوته له
او بالخاص على العام وهو الاستقراء كاستدلالنا
بثبوت حركة الفك الاسفل عند المضغ للفرس والثور
على ثبوته للحيوان واما ان لم يكن احدهما داخلاً
في الثاني وجب دخولهما تحت كلي وهو التمثيل وكانه
مركب من القياس والاستقراء لانا نستدل بثبوت

الحكم في محل الوفاق على ارتباطه بالوصف المشترك فيه وهو
يشبه الاستقراء ثم به على ثبوته في الجزء الاخر وهو يشبه القياس
والقياس قول مؤلف من اقوال اذا سلمت لزم عنه لذاته
قول آخر فقولنا من اقوال احترزنا عن المقدمة الواحدة
لانها تستتبع العكس وعكس النقيض وكذب النقيض مع انها
ليست بقياس وقولنا متى سلمت لا نريد بها كونها مسلمة
في نفسها بل بحيث لو سلمت لزم عنه المطلوب ويعني باللزوم
اللزوم الذهني يعني به ان شعور الذهن بالمقدمتين
على الترتيب الخاص مما يستلزم الحكم بالنتيجة ثم القياس
ينقسم بحسب صورته الى ما يكون النتيجة او نقيضها مذكور
مذكوراً فيه بالفعل وهو الاستثنائي والا ما لا يكون
لذلك وهو الاقتراني وهو ينقسم بحسب ما عنه يتركب

الى ما تركب من الحمليات والمتصلات او المنفصلات او
الحملي والمتصل او الحملي والمنفصل او المتصل والمنفصل ويجب
التركيب الى الاشكال الاربعة لان كل قضية لها طرفان
فاذا كانت النسبة بينهما مجهوله طلبنا ثالثاً يكون نسبة
اليهما بحيث متى عرفناها عرفنا النسبة المجهوله وذلك
الثالث لابد وان يكون الى كلي الطرفين له نسبة معلومه
ونسبة ذلك يحصل مقدمتان فهذا الثالث يسمى بالاوسط
لتوسطه بين طرفي النتيجه فالقياس لابد فيه من مقدمتين
وحدود ثلثه ولنقرب من الحمليات كقولنا كل ا ب
وكل ب ج فكل ا ج فجدان منهما موضوع المطلوب و
محموله فالموضوع يسمى بالاصغر والمحمول يسمى بالاكبر والمقدمه
التي فيها الاصغر بالصغرى والتي فيها الاكبر بالكبرى واجتماع

الاصغر

الاصغر والاكبر بالنتيجه ثم الاوسط ان كان محمولاً في الصغرى
موضوعاً في الكبرى فهو الشكل الاول لان الترتيب الطبيعي
فيه فقط لان الذهن ينتقل من الموضوع الى الاوسط ومنه
الى المحمول فان عكست كبراه صار الاوسط محمولاً في المقدمتين
جميعاً وهو الشكل الثالث ولذلك يرتد الثالث الى
الاول بعكس الصغرى وان عكست كلتى مقدمتيه
صار الاوسط موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى وهو
الشكل الرابع وهو في غايه البعد عن الطبع لتغير كلتى مقدمتيه
عن النظم الطبيعي ووقوع الطرفين في الوسط والوسط في
الطرفين واشركت الاشكال الاربعة في انه لا قياس عن
جزئيين ولا عن سالبتين ولا عن صغرى سالبه كبراها
جزئيه الا في الوجوديات والممكنات الخاصه ويجب

مادته الى ما يتركب من اليقينيات وهو البرهان والى
ما يتركب من المسلمات من الخاصة والعامة فهو الجدلي
والى ما يتركب من المظنونات وهو الخطابية والى ما يتركب
من المظنونات المشبهات بالحق او المسلم والمظنون وهو
المغالطي والى ما يتركب من المخيلات وهو الشعري اما
الشكل الاول فينتج المحصورات الاربع لاندراج بعض
الاصغر او كله تحت الاوسط المندرج تحت الاكبر
اندراجا كليا اما بالسلب او الايجاب هو كون المندرج
تحت الاكبر المندرج تحت الشيء مندرجا تحت ذلك الشيء
بعين ذلك الحكم فيكون شرطه في الانتاج كون
الصغرى موجبة والا لم يندرج الاصغر تحت الاوسط
فلا يتعدى اليه ما حكم به على الاوسط ايجابا كان

او سلبا لكنها لو كانت موجبة سالبة يلزمها صدق
موجبتها فكانت منتجة بالعرض لاستلزام الموجبة المنتجة
بالذات وكون الكبرى كلية والا لجاز ان يكون
ما حكم به على الاصغر غير الذي حكم عليه بالاكبر فلا
يتحد الوسط ولا يتعدى اليه الحكم وظهر ان الضروب
المنتجة اربعة لان الصغرى الموجبة ان كانت
كلية فهي مع الكبرى الموجبة الكلية تنتج موجبة كلية
ومع الكبرى السالبة تنتج سالبة كلية وان كانت
جزئية فهي مع الكبرى الموجبة الكلية تنتج موجبة
جزئية ومع السالبة الكلية تنتج سالبة جزئية
واما الشكل الثاني فلا ينتج الا السلب لان
حاصله راجع الى الاستدلال بتنافي اللوازم على

تنافي الملزومات لامتناع اختلاف المتماثلات في اللوازم
ويكون شرطه في الانتاج اختلاف مقدمتيه في الكيف
ليحصل التنافي في اللوازم وكون الكبرى كلية لاحتمال
كون الاكبر اعم من الاصغر والاوسط وعدم استلزام
سلب احد الاخصين عن الاخر وحمله على بعض الاعم
او حمله على كل الاخر وسلبه عن بعض الاعم سلب
الاكبر الاعم عن الاصغر الاخص والا لبطل العموم مثال
الاول قولنا لا شيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان
فرس فانه لا ينتج سلب الحيوان عن الانسان و
مثال الثاني قولنا كل انسان ناطق وبعض الحيوان
ليس بناطق فانه لا ينتج سلب الحيوان عن الانسان
لامتناع كون الاعم مسلوبا عن الاخص والا لبطل

العموم فاذا الضروب المنتجة اربعة لان اشتراط اختلاف
مقدمتيه في الكيف اسقط من الاقسام الستة عشر ثمانية
واشتراط الكبرى كلية اسقط اربعة اخرى فيكون الضروب
المنتجة اربعة بالضرورة لان الصغرى ان كانت كلية
موجبة او سالبة فهي مع الكبرى الكليتين تنتج سالبة
كلية وان كانت جزئية موجبة كانت او سالبة
فهي مع الكبرى الكليتين تنتج سالبة جزئية لان
الاوسط لزم احد الطرفين وباين الطرف الثاني
فبين الطرفين منافاة واما الشكل الثالث
فلا ينتج الا الجزئي لانه لو اجتمع امران وهما
الاصغر والاكبر في شيء واحد وهو الاوسط
حصل بينهما الالتقاء هناك وفيما وراءه فلا التقاء

كون م
كانت م

وعدمه مشكوك فلاجرم كانت النتيجة جزئية فيكون شرطه
انتاجه كون احدى مقدمتيه كلية والا لاحتمل ان يكون
البعض الذى فيه الاصغر مغايرًا للذى فيه الاكبر فلا يتحد
الوسط فلا يحصل الالتقا كالجنس اذا حمل على بعض احد
نوعيه وحمل على بعضه الاخر النوع الاخر او حمل على
البعض الاخر فصل النوع الاول او سلب عنه فانه لا
ينتج لا سلب ولا ايجاب مثال الاول قولنا بعض الحيوان
انسان وبعض الحيوان فرس فانه لا ينتج الايجاب وهو
قولنا بعض الانسان فرس ومثال الثانى قولنا بعض
الحيوان انسان وبعض الحيوان ناطق او ليس بناطق فانه
لا ينتج السلب وهو قولنا بعض الانسان ليس بناطق
وكون الصغرى موجبة لاحتمال كون الاكبر جنسًا للاصغر

والاو

والاوسط او فصلًا للاوسط ولا يلزم من سلب احد النوعين
عن النوع وحمل الجنس على النوع الاخر او حمل فصله عليه
سلب الجنس عن ذلك النوع المسلوب او حمل الفصل على ذلك
النوع المسلوب مثال الاول قولنا لا شىء من الانسان بفرس
وكل انسان حيوان فانه لا ينتج السلب وهو قولنا بعض
الفرس ليس بحيوان مثال الثانى لا شىء من الانسان بفرس
وكل انسان ناطق فانه لا ينتج الايجاب وهو قولنا
بعض الفرس ناطق واذا لم ينتج لا السلب ولا الايجاب
فلا ينتج اصلًا فاشتراط كلية احدى مقدمتيه اسقط
من الاقسام الستة عشر اربعة واشتراط ايجاب الصغرى
اسقط ستة فبقيت الضروب المنتجة لان الصغرى اسقط
ستة فبقيت الضروب المنتجة ستة لان الصغرى الموجبة

ستّه صح

ان كانت كلية فهي مع الكبرى الموجبتين ينتج موجبة جزئية
ومع الكبرى السالبتين ينتج سالبة الجزئية وان كانت
موجبة جزئية فهي مع الكبرى الموجبة الكلية ينتج موجبة
جزئية ومع الكبرى السالبة الكلية ينتج سالبة جزئية
واما الشكل الرابع فلا ينتج الكلي موجبا لكن نتيجة
سالبة لان طريق انتاج الكليتين في الشكل الرابع اندراج
الاكبر تحت الاوسط المندرج تحت الاصغر اندراجا
كليا اما بالسلب او الايجاب فيكون كل الاكبر اصغر
او لا شيء من الاكبر باصغر الا ان الموجبة الكلية لما لم
يجب انعكاسها كلية بل جزئية كانت النتيجة كلية وشرط
انتاج الشكل الرابع ان لا يكون السالبة الجزئية مستعمل
فيه اصلا لانا لو جعلنا احدى مقدمتيه سالبة جزئية

جزئية والسالبة
الكلية لما وجب
انعكاسها كلية كانت
النتيجة كلية م

فلا

فلا بد وان تكون الاخرى موجبة كلية لانه لا قياس
عن جزئيتين ولا عن سالبتين وحينئذ اما ان يجعل السالبة
الجزئية صغرى او كبرى اما الاول ولا ينتج لاحتمال كون
الاوسط جنسا للاصغر والاكبر فاذا سلبنا الاصغر عن بعض
الجنس وحملنا الجنس على فصل النوع الاول او حملنا
الجنس على نوع آخر تحت ذلك الجنس فانه لا ينتج لا السلب
ولا الايجاب مثال الاول قولنا بعض الحيوان ليس
بانسان وكل ناطق حيوان فانه لا ينتج السلب وهو
قولنا بعض الانسان ليس بناطق مثال الثاني قولنا
بعض الحيوان ليس بانسان وكل فرس حيوان فانه لا
ينتج الايجاب وهو قولنا بعض الانسان فرس واذا لم
ينتج لا السلب ولا الايجاب لم ينتج اصلا والثاني لا ينتج

اصلاً ايضا لاحتمال كون الاوسط فصلا للاصغر وكون
الاكبر جنساً له او مباين للاصغر مباينة كلية فاذا حملنا
الاصغر على كل فصلة وسلبنا الفصل عن بعض الجنس
او عن ما يباين الاصغر مباينة كلية سلباً جزئياً فانه
لا ينتج السلب ولا الايجاب مثال الاول قولنا كل ناطق
انسان وبعض الحيوان ليس بناطق فانه لا ينتج السلب
وهو قولنا بعض الانسان ليس بحيوان ومثال الثاني
كقولنا كل ناطق انسان وبعض الفرس ليس بناطق
فانه لا ينتج الايجاب وهو قولنا بعض الانسان
فرس فاذا لم ينتج لا السلب ولا الايجاب لم ينتج اصلا
والشرط الثاني في انتاج هذا الشكل هو ان لا
يكون الكبرى كلية موجبة اذا كانت الصغرى جزئية

جزئية لاحتمال كون الاوسط جنساً للاصغر والاكبر
فاذا حملنا الاصغر على بعض الجنس وحملنا الجنس على نوع
آخر او على فصل الاصغر حملاً كلياً فانه لا ينتج السلب
ولا الايجاب مثال الاول قولنا بعض الحيوان انسان
وكل فرس حيوان فانه لا ينتج الايجاب وهو قولنا
بعض الانسان فرس مثال الثاني قولنا بعض الحيوان
انسان وكل ناطق حيوان فانه لا ينتج السلب وهو قولنا
بعض الانسان ليس بناطق واذا لم ينتج لا السلب ولا
الايجاب لم ينتج اصلاً ثم نقول اشتراط الشرط الاول
اسقط الاقسام الستة عشر سبعة واشتراط الشرط
الثاني اسقط ضرباً آخر واشتراط ان لا يكونا جزئيين
ولا سالبتين ولا صغرى سالبة كبراها جزئية اسقط

ثلثة فبقت الضروب المنتجة خمسة لان الصغرى الموجبة
ان كانت كلية فهي مع الكبرى الموجبتين تنتج موجبة جزئية
ومع الكبرى السالبة الكلية تنتج سالبة جزئية وان
كانت الصغرى سالبة كلية فهي مع الكبرى الموجبة الكلية
تنتج سالبة كلية **فصل في البراهين التي تبين**
بها النتائج وهي اربعة احدها الرد الى ما هو الاقرب
الى الطبع وذلك اما بالعكس او بجعل الكبرى صغرى
او الصغرى كبرى او بهما جميعا وبعكس النتيجة حتى يحصل
المطلوب اما رد الشكل الثاني الى الاول فبعكس الكبرى
والثالث بعكس الصغرى والرابع اما بجعل الصغرى
كبرى او الكبرى صغرى او بعكس كلتي مقدمتيه ونظيره
من الشكل الثاني قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من

وان كانت جزئية فهي مع الكبرى السالبة الكلية تنتج سالبة جزئية
صح صح

الجماد

الجماد بحيوان وانما ينتج لا شيء من الانسان بجماد دائما
بيانه بعكس الكبرى وهو قولنا لا شيء من الحيوان بجماد
حتى يرتد الى الشكل الاول فينتج ما ذكرنا ونظيره من
الشكل الثالث قولنا كل انسان حيوان وكل انسان
ناطق فبعض الحيوان ناطق بيانه بعكس الصغرى حتى
يرتد الى الشكل الاول فينتج ما ذكرنا ونظيره من الشكل
الرابع قولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان
فبعض الحيوان ناطق بيانه بجعل الكبرى صغرى و
الصغرى كبرى حتى يرتد الى الشكل الاول فينتج كل ناطق
حيوان ثم تعكس النتيجة حتى تنعكس الى المطلوب وهو
قولنا بعض الحيوان ناطق والثاني البيان الخلفي
وحاصله الاستدلال بامتناع لازم احد النقيضين

على امتناعه وبه على ان الحق هو النقيض الآخر ونظيره
من الشكل الثانى لو كذب قولنا لا شئ من الانسان بجماد
دائماً الصدق نقيضه وهو قولنا بعض الحيوان جماد
بالاطلاق العام فنضم الصغرى الى الكبرى هكذا بعض
الانسان جماد بالاطلاق العام ولا شئ من الجماد بحيوان
دائماً ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس بحيوان
دائماً وقد كان كل انسان حيوان بالاطلاق العام
هذا خلف ونظيره من الثالث لو كذب قولنا بعض
الحيوان ناطق بالاطلاق العام لصدق نقيضه وهو
قولنا لا شئ من الحيوان بناطق دائماً فنضم الكبرى
الى الصغرى هكذا كل انسان حيوان بالاطلاق العام
ولا شئ من الحيوان بناطق دائماً ينتج من الشكل الاول لا شئ

من الانسان بناطق دائماً فتنعكس لا شئ من الناطق بانسان
دائماً وقد كان كل انسان حيوان بالاطلاق العام هذا
خلف الثالث البيان اللمى وهو ما ذكر فى بيان شرائط
انتاج اشكال الاربعة والرابع البيان الافتراضى ونظيره من
الشكل الثانى فى الضرب الرابع منه وهو قولنا بعض الحيوان
ليس بانسان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ليس بناطق
ولا يمكن بيانه بالرد الى الشكل الاول لان الموجبة الكلية انما
تنعكس جزئية ولا قياس عن جزئيتين بل الافتراض فنفرض
بعض الحيوان الذى هو ليس بانسان فرساً ثم نقول بعض
الحيوان فرس ولا شئ من الفرس بناطق فبعض الحيوان ليس
بناطق وطريق اخر وهو ان نقول لا شئ من الفرس بانسان
وكل ناطق بانسان فلا شئ من الفرس بناطق ثم نقول بعض

داىما فينتج من الشكل الاول
لا شئ من الانسان بناطق
دائماً

بعض الحيوان فرس ولا شيء من الفرس بناطق فبعض الحيوان
ليس بناطق ونظيره من الشكل الثالث في الضرب الرابع
منه وهو قولنا كل انسان حيوان وليس كل انسان
عالم فبعض الحيوان ليس بعالم لا يمكن بيانه بالرد الى الشكل
الاول لما ذكرنا ان الموجبة الكلية انما تنعكس جزئية
ولا قياس عن جزئيتين بالافتراض فنفرض بعض الانسان
الذي هو ليس بعالم طفلا فنقول بعض الحيوان طفل
ولا شيء من الطفل بعالم وطريق آخر وهو ان نقول كل
طفل انسان وكل انسان حيوان فكل طفل حيوان فنعكس
بعض الحيوان طفلا ولا شيء من الطفل بعالم فبعض الحيوان
ليس بعالم ٥ **فصل في الاختلاطات من**
الشكل الاول وهو في كل ضرب منه مائة وتسعة

وستين اختلاطا لان القضايا الثلثة عشر مضروبة في
نفسها فتكون بالعدد هذا المبلغ وهي على كثرتها مرتبة على
ثلثة اقسام ٥ اما القسم الاول فهو ان الاصغر متى
كان داخلا بالفعل تحت الاوسط وذلك فيما عدا الممكنتين
وهو احدى عشر نوعا من القضايا وكانت الكبرى قضية
لا يعتبر فيها دوام المحمول بحسب دوام وصف الموضوع
وذلك فيما عدا المشروطتين والعرفيتين وهي تسعة انواع
من القضايا كانت النتيجة في الكل تابعة للكبرى لان معنى
الكبرى في جميعها ان كل ما ثبت له الاوسط كيف كان
ثبت له الاكبر او سلب عنه اما من غير بيان جهة ان
كانت مطلقة او مع بيان جهة خاصة ان كانت موجهة
والاصغر مما ثبت له الاوسط فيكون محكوما عليه بالاكبر

بين تلك الجهة الا فى الضرورية مع الكبرى السالبة
الدايمة فان النتيجة فيها تابعة للصغرى والا لزم كذب
الصغرى ٥ واما القسم الثانى فهو ان تضم الصغريات
الاحرى عشر مع الكبريات المشروطتين والعرفيتين و
طريقه ان اختلاط الكبرى المشروطة والعرفية العامتين
مع ما لا يعتبر فيه الضرورة او الدوام اصلا من الصغريات
وهى المطلقة العامة والوجوديتان ينتج مطلقة
عامة واختلاط هذه الثلث مع الكبرى الخاصتين
ينتج لا دايمة لان استمرار وصف الاصغر للاوسط غير
معلوم فى الصغرى فلا ينتج استمراره للاكبر ولا يتعدى
اليه هذا الحكم لعدم اتحاد الاوسط فى هذا الحكم واذا
خرج هذا الحكم من البين بقى اصل الثبوت او الانتفاء

مع العامتين وهى المطلقة العامة ومع الخاصتين اصل
الثبوت او الانتفا مع اللادوام وهى الوجودية اللا
دايمة واختلاط الصغريات التى يعتبر فيها الضرورة او
الدوام بوجه مع الكبرى المشروطة العامة ينتج كالصغرى
لان مستلزم المستلزم للشئ مستلزم لذلك ضرورية ان
كانت الضرورية مشتركة بينهما ومحتملا له ان لم يكن الضر ورة
مشتركة بينهما الا مع الصغرى الخاصتين فان النتيجة فيهما
عامة الصغرى ومع الصغرى الوقتيتين فان النتيجة
فيهما وقتية تحتمل للدوام والضرورة لان استثناء نقيض
المقدم لا ينتج نقيض التالى ٥ ومع الكبرى العرفية العامة
ينتج كالكبرى لما ذكرنا ان المستلزم للمستلزم للشئ مستلزم
لذلك الشئ واستثناء نقيض المقدم لا ينتج نقيض التالى

الا في الصغرى الوقتيين فان النتيجة فيهما وقتي مطلق
محتمل للضرورة والدوام لان مستلزم المستلزم للشي مستلزم
لذلك الشي واستثنا نقيض المقدم لا ينتج نقيض التالي
وفي الصغرى الضرورية والدائمة فان النتيجة فيهما
تابعة للصغرى والا لزم كذب الصغرى الا في الصغرى
الضرورية مع الكبرى الموجبة العرفية العامة فانه
لا يمكن بيانه بالشكل الاول ولا بالشكل الثاني بل النتيجة
فيه دائمة وبيانه ما لم ومع الخاصتين لا ينتظم منهما
ومن الصغرى الضرورية والدائمة قياس صادق
المقدمات لان ذلك مما يستلزم دوام الاكبر ولا
دوامه فان النتيجة في اختلاط المشروطتين مشروطة
خاصة وفيما عدا ما مر عرفية خاصة لان مستديم

المستديم

المستديم للشي لا دائما مستديم لذلك الشي لا دائما الا في صغرى
الوقتيين فان النتيجة فيهما مع الكبرى المشروطة الخاصة
كالصغرى ومع العرفية الخاصة وقتي مطلق لا دائما لان
مستلزم المستلزم للشي لا دائما مستلزم لذلك الشي لا دائما
٥ القسم الثالث في ضم الصغرى الممكنتين الى الكبريات
الثلثة عشر وهي مع الكبريات الغير المحتملة للضرورة ينتج ممكنة
خاصة لان مستلزم الشي لنفسه بالامكان مستلزم لصفة
ذلك الشي لنفسه بالامكان على الاحتمال الذي ٥ كان ثابتا
لذلك الشي لاستحالة ارتفاع امكان الاكبر الذي هو صرورتي
للاوسط بتقدير من التقادير الممكنة المحتمل وقوعها في
العقل وهو تقدير صدق الصغرى بالفعل ولانه لو كانت
النتيجة لزم كذب الصغرى الممكنتين لانتظام قياس
من صغرى ضرورية جزئية وكبرى ممكنة على غط الشكل

الثانی وذلك محال فیكون كذب ماذكرنا من النتیجة محالا
وهو المطلوب ومع الكبریات المحتملة للضرورة ینتج ممكنة عامة
لان الكبری ان صدقت ضروریة لامتناع ارتفاع الضرورة
علی تقدیر من التقادیر الضروریة الممكنة التی یكون الذهن
مع الجزم بامكانها مترددا فی وقوعها ولا وقوعها
وان صدقت لاضروریة كانت النتیجة ممكنة خاصة
والمشترك بینهما انما هو الامكان العام ومع الكبری الضرورية
ضروریة لما ذكرنا فصل فی اختلاطات
الشكل الثانی وهی ایضا مرتبة علی
ثلثة اقسام القسم الاول وهو ان احدی مقدمتی القیاس
فی هذا الشكل متی كانت ضروریة اودائمة والاخری
ایة قضیة كانت فالنتیجة مع الضروریة ضروریة ومع
الدائمة دائمة والا لزم كذب الصغری الا فی الصغری

الممكنتین مع الكبری السالبة الدائمة فان النتیجة منهما ممكنة
عامة بیانه بالرد الی الشكل الاول بعكس الكبری وباقی الاختلاطات
من الممكنات والدائمات عقیم لاینتج لجواز ان تكون الصفة
الدائمة للشیء مسلوبة عنه بالامكان وبالعكس مع انه لا
یمكن سلب الشیء عن نفسه البتة واختلاط الدائمة مع الضرورية
ینتج مع وصف الدوام مشروطة عامة والا لزم كذب
المشروطة والله اعلم ٥ القسم الثانی وهو ان یكون
احدی الست التی لاتقبل سوالبها العكس كبری للصغریات
الاحدی عشر وهو ماعدا الضروریة والدائمة فالقیاس
فی هذا الشكل القسم عقیم لاینتج لجواز اختلاف الشیء الواحد
فی العوارض فی الاحوال المختلفة وامتناع سلب الشیء عن
نفسه بدلیل انه یصح ان یقال كل انسان متنفس بالا ملتین
طلاق

العام ولا شيء من الانسان بمتنفس بالاطلاق العام ولا يصح
ان يقال لا شيء من الانسان بانسان لما في ذلك من سلب
الشيء عن نفسه وقس الباقي عليه والله اعلم الفصل الثالث
وهو ان تكون احدى الاربعة المنعكسة كبرى لهذه
الصغريات وهو مع الصغريات الست سوى الممكنتين
ينتج مطلقة عامة الا في الكبرى السالبة الخاصتين
فان البيان فيهما بعكس السالبة فتكون النتيجة فيهما تابعة
لعكسها والا لزم كذب الصغرى اما في العامتين فظاهر
واما في الخاصتين فلانه متى صدق نقيض النتيجة منهما
وهي الدائمة بطل خصوصيتهما والا لزم المحال الذي ذكرنا
في التيام الصغرى الدائمتين مع الكبرى الخاصتين و
اذا بطل خصوصهما بقي العموم لانا سنتكلم بتقدير صدق

المقدمتين واذا بقي العموم لزم كذب الصغرى كما لزم في
العامتين الا في الصغرى الوقتيتين فان النتيجة فيهما مع الكبرى
المشروطتين وقتية محتمل للضرورة والدوام ومع العرفيتين
وقتية مطلق محتمل لكل ذلك ايضا واما الصغرى الممكنتين
فاختلاطهما مع الخاصتين ينتج مطلقة عامة لاستحالة صدق
هذه النتيجة وهي الدائمة مع صدق الكبرى والا لزم
المحال الذي ذكرناه في التيام الصغرى الدائمة مع الخاصتين
ومع العامتين ينتج ممكنة عامة والبيان في كل ذلك بعكس
الكبرى ان كانت سالبة وبالخلف ان كانت موجبة الا
في اختلاطهما مع الموجبة العرفية العامة فان كل واحد
منهما عقيم لا ينتج لما مر بيانه في اختلاطهما مع الدائمة
الموجبة ثم اعلم بان هذه المطلقة العامة لازمة من مجرد

الكبرى الخاصتين لامن هذا القياس لانه متى صدق قولنا
كل آ ب اولا شئ من آ ب لا دايما بل ما دام آ فانه يلزم
ان لا يكون شئ ما الف دايما والا لزم المحال الذى ذكرنا
وهو دوام ب ولا دوام ج بحسب دوام ذات الالف
وذلك محال واختلاط الصغرى الاربعة الباقية مع
نفسها ينتج مشروطة عامة ان كان التاليف من المشروطتين
بسيطا كان التاليف او مركبا منهما ومن العرفيتين والا
لزم كذب المشروطة من المقدمتين صغرى كانت المشروطة
او كبرى وباقى الاختلاطات من العرفيتين ينتج عرفية
عامة والبيان فى الكل بعكس الكبرى الكبرى موجبة
والصغرى كبرى وعكسها حتى يرتد الى الشكل الاول ثم
بعكس النتيجة حتى يحصل المطلوب وبالخلف ان كانت الصغرى

سالبة

سالبة جزئية ه فصل فى اختلاطات
الشكل الثالث جهة النتيجة هاهنا كما فى الشكل
الاول الا فى اختلاط الصغريات التى يعتبر فيها الضرورة او الدوام
وهى الوقتيتان والعرفيتان والدايمة والمشروطتان والضرورية
فان النتيجة هاهنا مع الكبرى السالبة الدايمة دايمة ومع
الكبرى العامتين مطلقة عامة ومع الكبرى الخاصتين وجودية
لا دايمة وفى الصغرى الضرورية مع الكبرى السالبة الدايمة
دايمة لان عكس الموجبة غير حافظ للجهة والبيان فى
الكل بعكس الصغرى ان كانت الكبرى كلية وبالخلف
ان كانت سالبة فصل فى اختلاطات الشكل
الرابع وهو ينتج فى ضربيه الاولين المنتجين للايجاب مطلقا
عاما ان كان الاختلاط منه او مما يدخل تحته من القضايا

بسيطا كان الاختلاط او مركبا وينتج ممكنا عاما ان كان الاختلاط
من ممكنتين بسيطا كان الاختلاط او مركبا الا فى الصغرى الضرورية
مع الكبرى الممكنتين فان النتيجة فيهما مطلقة عامة والبيان
فى الكل بجعل الكبرى صغرى والصغرى كبرى ثم عكس النتيجة
حتى يحصل المطلوب واما فى ضروبه الثلثة المنتجة للسلب
فعقيم ان كان الاختلاط من السوالب السبع الغير المنعكسة
صغرى كانت السالبة او كبرى لامتناع عكسها وان كان
الاختلاط من الستة المنعكسة فينتج مع السالبة الضرورية
ضرورية ومع السالبة الدائمة فان النتيجة فيهما ممكنة عامة
وعلى العكس عقيم والبيان فى الكل بعكس الصغرى ان كانت
موجبة وجعلها كبرى والكبرى صغرى ان كانت سالبة
ثم عكس النتيجة حتى يحصل المطلوب وينتج مع احدى الاربعة

الباقية ان كانت كبرى مطلقا عاما الا فى الصغرى الممكنتين فان
النتيجة فيهما ممكنة عامة والبيان فى الكل بعكس الصغرى حتى يرتد
الى الشكل الثانى او بعكس كلتى مقدمتيه حتى يرتد الى الشكل
الاول فينتج المطلوب وان كانت احدى السوالب الاربع صغرى
فاختلاط الصغرى المشروطتين مع نفسيهما ومع العرفيتين و
اختلاط الصغرى العرفيتين مع المشروطتين هذه الاختلاطات
كلها ينتج مشروطة عامة والا لزم كذب المشروطة واختلاط
الصغرى المشروطة العامة مع الضرورية ينتج ضرورية ومع الدائمة
ينتج مع وصف الدوام مشروطة عامة والا لزم كذب الصغرى
واختلاط صغرى العرفية العامة مع نفسها ومع خاصتها
ينتج عرفية عامة ومع الدائمتين ينتج كالكبرى واختلاط
الصغرى الخاصتين مع الدائمتين لا ينتظم منها قياس صادق

واختلاط الصغرى العرفية الخاصة مع نفسها ومع عامتها ينتج عرفية عامة م م

المقدمات لما مرّ في الشكل الاول والبيان في الكل بعكس
الصغرى حتى يرتد الى الشكل الثاني وبجعل الصغرى كبرى والكبرى
صغرى حتى يرتد الى الشكل الاول ثم تعكس النتيجة حتى يحصل
المطلوب واختلاط احد الاربعة ان كانت صغرى مع موجبات
السوالب الغير منعكسة عقيم لا ينتج لامتناع عكس نتايج هذه
الاختلاطات في الشكل الاول لما مرّ وانتفاء حصول النتيجة
في الشكل الرابع الى عكسها والله اعلم فصل في
الشرطيات وهي على انواع كثيرة الا انا نذكر منها ما هو
اقرب الى الطبع الاول ما يتركب من المتصلات والمنتج منها
ما يكون الشركة في جزء تام والمشترك فيه ان كان تاليًا
في الصغرى مقدمًا في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان
تاليا فيهما جميعا فهو الشكل الثاني وان كان مقدما فيهما

جميعا فهو الشكل الثالث وان كان مقدما في الصغرى تاليًا
في الكبرى فهو الشكل الرابع وشرايط الانتاج هنا ما مرّ
في الحمليات والثاني ما يتركب من المنفصلات والاقرب منها
الى الطبع ما يكون على نهج الشكل الاول كقولنا هذا العدد اما
زوج واما فرد وكل فرد اما واحد واما منقسم بغير متساويين
فينتج هذا العدد اما زوج واحد او منقسم بغير متساويين والثالث
ما يتركب من المتصلات والمنفصلات والاقرب منها الى الطبع
ما يكون المتصل صغرى والمنفصلة كبرى كقولنا هذا العدد
ان كان منقسمًا بمتساويين فهو زوج وكل زوج فهو اما زوج
فرد او زوج زوج وفرد ينتج ان كان هذا العدد منقسمًا بمتساويين
فهو اما زوج فرد او زوج زوج او زوج زوج فرد والرابع
ما يتركب من الحمليات والمتصلات وهو على قسمين احدهما

احدهما ان يكون الحملية صغرى والمتصلة كبرى كقولنا هذا
الفعل عدل وكلما كان الفعل عدلاً فهو حسن ينتج فهذا
الفعل حسن والثانى يكون المتصلة صغرى والحملية كبرى كقولنا
ان كان هذا الفعل ظلماً فهو قبيح فكل قبيح فهو ما يستحق اللوم
عليه ينتج فهذا الفعل ان كان ظلما فهو ما يستحق اللوم عليه
الخامس ما يتركب من الحمليات والمنفصلات والاقرب
منها الى الطبع ما يكون الحملية صغرى والمنفصلة كبرى كقولنا
هذا الشئ عدد وكل عدد فهو اما زوج او فرد ينتج هذا الشئ
اما زوج او فرد **فصل فى القياس الاستثنائى**
وهو الذى تكون النتيجة او نقيضها مذكوراً فيه بالفعل وهو
مركب من مقدمتين احديهما شرطية والاخرى وضع لاحد
جزئيها او رفع له حتى يلزم وضع الجزء الاخر او رفعه واعلم

بان المتصلة ينتج فيها استثناء عين المقدم لعين التالى واستثناء
نقيض التالى لنقيض المقدم والا لكذب اللزوم وعلى العكس
لا ينتج والا لارتفع احتمال العموم والمنفصلة الحقيقية التى
هى ذات جزئين فاستثناء عين كل واحد منها ينتج نقيض الاخر
والا لكذب العناد فى الثبوت والانتفاء جميعا وفى الاجزاء
فاستثناء عين كل واحد منها ينتج منفصلة مركبة من البواقى
الاجزاء كقولنا هذا العدد اما زايد واما ناقص او
مساو ولكنه ليس زايداً ينتج فهو اما ناقص او مساوٍ
واما المنفصلة المانعة من الجمع فاستثناء عين كل واحد منها
ينتج نقيض الاخر كقولنا هذا الشئ اما شجر او حجر لكنه شجر
فهو ليس بحجر واستثناء نقيض كل واحد منها لا ينتج عين الاخر
والا لكذب العناد فى الانتفاء واما المنفصلة المانعة من الخلو

نقيض البواقى واستثناء
نقيض كل واحد منها
ينتج صح

فاستثناء نقيض كل واحد منهما ينتج عين الآخر والا لكذب
العناد في الانتفاء واستثناء عين كل واحد منهما لا ينتج
نقيض الآخر والا لكذب العناد في الثبوت ه فصل
في توابع القياس لا بد في كل قياس من مقدمتين
لانه لا بد فيه من معلوم يستدل به على المطلوب و
هو اما المقدم او نقيض التالي ان كان القياس استثنائياً
ولا بد فيه ايضا من المقدمة الدالة على الملازمة فاذا
لا بد في هذا القياس من مقدمتين احديهما شرطية
دالة على الملازمة والاخرى وضع المقدم او رفع التالي
حتى ينتج المطلوب كقولنا كلما كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ولكن
النهار ليس بموجود فلا يكون الشمس طالعة هذا

اذا كان القياس استثنائياً اذا كان اقترانياً فالمعلوم
الذي يستدل فيه على المطلوب انما هو الحد الاوسط ولا
بد وان يكون له الى طرف المطلوب نسبة معلومة متى
عرفناها عرفنا المطلوب كما عرف في بيان الاشكال الاربعة
وبسبب ذلك يحصل مقدمتان وقد ذكرنا فيما قبل
ان القياس اما استثنائي واما اقتراني فاذا قد
ثبت ان كل قياس لا بد فيه من مقدمتين لا ازيد
ولا انقص واما قياس الخلف فقد ذكرنا ان
حاصله راجع الى الاستدلال بامتناع لازم احد
النقيضين على امتناعه وبه على ان الحق هو النقيض
الآخر كقولنا لو كان بعض الانسان جماداً لم يكن كل
انسان حيواناً لان لا شيء من الجماد انسان لكن كل

انسان حيوان فيلزم ان لا يكون احد من الحيوان جمادا او
كان قياس الخلف مركبا من قياسين احدهما استثنائى
والآخر اقترانى دال على الملازمه كما ذكرنا فى البراهين
التى تبين به النتايج وطريق رد الخلف الى المستقيم
ان تاخذ نقيض التالى المحال وتقرنه بالمقدمة
الصادقه فينتج الى الشكل المستعمل فيه الخلف كقولنا
فى هذا المثال كل انسان حيوان ولا شئ من الحيوان بجماد
ولا شئ من الانسان بجماد وهو المطلوب الاول ٥ واما
الدور فهو ان تاخذ مقابل النتيجه بالضد او بالنقيض
وتضيفه الى احد المقدمتين فينتج مقابل الآخر كقولنا
فى هذا المثال كل انسان جماد ولا شئ من الحيوان بجماد
فينتج من الشكل الثانى لا شئ من الانسان بحيوان وهو

المطلوب الاول مع الاستقامه وان كان لا يجب ان يو...

مقابل الصغرى فى القياس الاول **واما العكس**
فهو ان تاخذ النتيجه وعكس احدى المقدمتين قياسا على
انتاج الآخر كقولنا فى المثال الاول كل حيوان انسان
وهو عكس احديهما المقدمتين وان كان كاذبا ولا شئ
من الانسان بجماد فلا شئ من الحيوان بجماد المقدمة الاخرى
فى المثال الاول وهى فى ان الذى لا يمكن ان يكون
مطلوبا بالبرهان لثبت له بمجرد معرفته كقولنا
كل انسان حيوان ضاحك وكل ضاحك ناطق وكل
انسان ناطق وقد كان حاصلا له هذا المطلوب
بمجرد معرفة الانسان وبعين هذا الوجه يلزم ان لا
يكون الحد التام مطلوبا بالبرهان ايضا لان حد
الشئ لا بد من معرفته عند معرفة ذلك الشئ والا لم يكن

منه كونه الشى معلوما الشى لان معلوم الشى بين انه بين
لان الشى وبين الشى الشى لا يمكن ان يكون بين
له مطلوبا بالبرهان صح

ذلك الشيء معلوماً كقولنا كل انسان ضاحك وكل
ضاحك حيوان ناطق فكل انسان حيوان ناطق وقد
كان هذا المطلوب له حاصلاً بمجرد معرفة الانسان وايضا
يلزم ان لا يكون الجزئي مطلوباً بالبرهان ضرورة حصوله
بمجرد معرفة الاصغر كقولنا زيد هذا وهذا ابو عبد الله
فزيد ابو عبد الله لاتحاد هذه الالفاظ في المفهوم والمعلوم
وهو ذلك الشخص المشار اليه لان اسماء الاعلام بمنزلة
الاشارات الى المسميات اما في صورة اخرى يمكن ان
يكون مطلوباً كقولنا هذا مشار لذلك وذاك مساوٍ
لاخر فهذا مساوٍ لاخره وكقولنا هذا الجسم فيه
سواد وكل سواد لون فهذا الجسم فيه لون وكقولنا
الدرة في الحقة والحقة في الصندوق اما لا يطرد لانه

لصدق ان يقال السواد مخالف للبياض والبياض مخالف
للسواد مع انه لا يصدق ان يقال السواد مخالف للسواد
لكن المطلوب هاهنا ليس هو الجزئي بل صفة مساوية
لاخر في اكتساب المقدمات مع طرف المطلوب ولطلب
كل ما يمكن حمله على كل واحد منهما من الكليات الخمس على
احد الانحاء المذكورة في الاشكال الاربعة فان حصل
المحمولات على هيئة شكل من الاشكال الاربعة فقد حصل
المطلوب من ذلك الشكل كقولنا كل كاتب انسان
او حيوان او ناطق او ضاحك او متحرك وكل متحرك
جسم وقس على هذا طريق تركيب القياس اما طريق
تحليله وضع المطلوب اولاً ثم انظر في القول الذي
جعل منتجاً له فان لم تجد فيه مقدمة تشارك المطلوب

لم يكن القول منتجا وان وجدتها فان كان الاشتراك
في كلى الجزئين في مقدمة واحدة كان القياس استثنائيا
وان كان في المقدمتين كان القياس اقترانيا ثم انظر
الى كيفية تركيب القياس حتى تميز لك المقدم والتالي
والصغرى والكبرى والقياس والنتيجة ه في

استعذار النتاج القياس الذى ينتج الكلى ينتج
بالعرض الذى عنه وعكسه وعكس النقيض ان كان
له ذلك وكذب النقيض لا محالة في ان كذب مقدمات
القياس لا توجب كذب النتيجة لان كذب الملزوم لا
يوجب كذب اللازم كقولنا كل انسان حجر وكل حجر
حيوان فكل انسان حيوان صادق مع كذب كل واحد
من مقدمتى القياس لان الاستثناء عين التالي

لا ينتج ولا استثناء نقيض المقدم في الاستثناء اذا كان
تقسيما منحصرا فهو مفيد للعلم والا فلا كقولنا الحيوان
اما انسان او فرس او حمار وكل واحد يحرك الفك
الاسفل عند المضغ وكل حيوان يحركه فكه الاسفل
لكنه كاذب لان التمساح لا
يحرك فكه الاسفل عند المضغ
بل فكه الاعلى

والحمد لله وحده وصلى الله على محمد نبيه وآله وسلم

تمت الرسالة على يد عبد الضعيف الراجي
الى ربه محمد امين ... السادس
والعشرين من شهر جمادى الثاني ... عشر

[illegible]

باسم ورشد

کرم کن که هرکس که دارد کرم　　کرم در جهان داردش محترم

باسم اباز

سهل است اگر دل مصیبت دیدم　　اسباب نبوده است گلم مغفرت

باسم اختیار

کردی آشفته و شیدا همه شد اباز را　　ساخته تیره و پایدار پایا بازا

